وزارة التجارة تُعلن عن (10) إجراءات عاجلة لمعالجة تأخر تسليم السيارات للمستهلكين من الوكلاء وما نتج عن ذلك من ارتفاع الأسعار لدى صالات ومعارض السيارات

المصدر: وزارة التجارة
تاريخ النشر: 11 مايو 2022

إلحاقاً للبيان الصادر عن وزارة التجارة بتاريخ 14/9/1443هـ الموافق 15/4/2022م، بشأن قيام الوزارة بالتحقيق فيما يُثار عن منح وكالات السيارات أفضلية بيع السيارات الجديدة لموزّعي ومعارض السيارات، وتأخير تسليم السيارات للمستهلكين.

وانطلاقاً من دور الوزارة ومسؤولياتها الهادفة إلى حماية المستهلك وتنمية التجارة والإشراف على الأسواق الداخلية وحمايتها من الممارسات غير السليمة ومراجعة طرق ممارسة الأعمال التجارية؛ وبعد رصد وتحليل شكاوى المستهلكين، اتّضح وجود قوائم كبيرة للحجوزات إضافة إلى ارتفاع أسعار بعض أنواع السيارات وتأخير تسليم بعض الطلبات للمستهلكين؛ وفي ظلّ الأحداث العالمية القائمة والآثار الناتجة عن جائحة كورونا وتأثير ذلك في السوق العالمي للسيارات وتخفيض عدد السيارات التي تُصدّر من المصانع إلى مُختلف دول العالم؛ وبعد التنسيق مع وزارة الداخلية (ممثلة في الإدارة العامة للمرور) وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وكذلك التنسيق مع وكلاء السيارات، فقد اتخذت الوزارة عدداً من الإجراءات على النحو الآتي:

أولاً: قيام وزارة التجارة بالتواصل مع الشركات المصنّعة لزيادة الحصّة المُخصّصة للمملكة من السيارات الأكثر طلباً في السوق السعودي.

ثانياً: قيام وكلاء السيارات بمنح المستهلكين الأفراد الأولوية في توفير السيارات الأكثر طلباً، وتخفيض نسبة السيارات المُخصّصة للموزعين والمعارض.

ثالثاً: الرقابة على الموزعين والمعارض لضمان عدم وجود ممارسات مخالفة وضارة بالمستهلك في بيع السيارات ورفع أسعارها وإيقاع الجزاءات حيال المخالفين.

رابعاً: حوكمة قوائم الحجز لدى وكالات السيارات، وتعزيز الشفافية بمنح المستهلكين أرقاماً للحجز

ترتبط برقم الهوية وتحديد الأولوية بدقّة في قوائم حجز السيارات، وأن يقوم كل وكيل بتزويد الوزارة بتقرير "أسبوعي" عن أسعار السيارات ذات الطلب العالي، وكمياتها، وتاريخ وصولها، وعدد طلبات الحجز.

خامساً: إلزام وكلاء السيارات بنشر الأسعار والسياسات والتعليمات والإجراءات الخاصة بآليات (الشراء، حجز السيارة، الإدراج على قوائم الحجز، تسليم السيارة، الصيانة الدورية، قنوات الاتصال المخصصة لتلقي الاستفسارات والشكاوى) على مواقعهم الإلكترونية؛ وإلزام الوكلاء ببيان الالتزامات المنوطة بهم والالتزامات المنوطة بالمستهلك ابتداء من مرحلة الحجز والشراء إلى حين إتمام عملية البيع وتسليم السيارة.

سادساً: تمكين المستهلك من حجز سيارة واحدة من نفس النوع خلال العام الحالي وذلك للسيارات الأكثر طلباً إلى حين انتهاء قوائم الحجز.

سابعاً: إيقاف شركات تأجير السيارات عن بيع السيارات الجديدة استغلالاً لارتفاع الأسعار، وضمان اقتصار شرائها للسيارات لغرض تأجيرها على العملاء.

ثامناً: الإسراع في تنفيذ الربط الإلكتروني بين الوزارة وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك والإدارة العامة للمرور وكافة وكالات ومعارض السيارات، لتتبّع حركة بيع السيارات ورصد أيّ تعاملات أو ممارسات مُخالفة.

تاسعاً: تشكيل فريق عمل بعضوية ممثّلين من ذوي الاختصاص من كل من: (وزارة الداخلية مُمثّلة في الإدارة العامة للمرور، ووزارة التجارة، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك) يتولى متابعة التعاملات والمُمارسات المُخالفة واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.

عاشراً: تكثيف أعمال التفتيش والرقابة، واستمرار المتابعة على وكلاء وموزعي ومعارض السيارات وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص، وإيقاع الجزاءات على المنشآت غير الملتزمة بالأنظمة والتعليمات المعمول بها في المملكة، وبما يضمن التصدّي لأي ممارسات ضارة بحقوق المستهلك.

وتؤكد الوزارة على أهمية دور المستهلك ووعيه بحقوقه وواجباته، وأهمية مساهمته في رصد أي ممارسات أو مخالفات تجارية، وإبلاغ الوزارة من خلال مركز الاتصال الموحد على الرقم (1900) أو من خلال تطبيق "بلاغ تجاري" على الأجهزة الذكية.

كما تؤكد الوزارة بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنافسة أن الأنظمة واللوائح تمنع أي ممارسات تخل بالمنافسة، ومنها أي ممارسات أو اتفاقيات أو عقود سواء كانت مكتوبة أو شفهية صريحة كانت أو ضمنية لتقليل الكميات المتاحة من المنتجات أو زيادتها بهدف التحكم بالأسعار أو افتعال وفرة أو عجز غير حقيقي، كما تمنع تحديد أو اقتراح أسعار السلع والحد من حرية تدفق السلع والخدمات إلى الأسواق بقصد الإخلال بالمنافسة. وتصل العقوبات في نظام المنافسة إلى 10% من المبيعات السنوية، أو 10 ملايين ريال، أو 3 أضعاف الأرباح المتحققة نتيجة المخالفة.